

الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في إدارة الأزمة

أ.م. حسين عليوي المفرجي

الباحثة سارة سجاد الفتلاوي

كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة

المقدمة:

شهدت الدبلوماسية تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة. وظهرت في ممارساتها مجموعة من المفاهيم الحديثة. وفي عالم يتسم بالسرعة والحركة أصبحت الدبلوماسية من أهم الوسائل التي تمكن الدولة من مواجهة التحديات الخارجية وتحقيق التقدم والتطور. ونظرا لذلك فإن الدبلوماسية خرجت عن النطاق السياسي، واتسعت لتشمل الدبلوماسية الثقافية والامنية والاقتصادية. وأصبح للأخيرة تأثير دولي يتسع يوما بعد يوم، بسبب سياسة الانفتاح على العالم التي تعتمد على الموارد والمقومات الداخلية للدولة من جهة، والعلاقات الدبلوماسية مع الدول من جهة أخرى، وكذلك بسبب تأثير العامل الاقتصادي وازدياد أهميته بشكل كبير، وكذلك نجد أن السياسة الخارجية، ترسم معالمها في كثير من الأحيان، أهداف اقتصادية، وهناك علاقة جدلية بين السياسة والاقتصاد حيث ارتبطت الصراعات السياسية بالمصالح الاقتصادية، وإن معظم الدراسات المتعلقة بالدبلوماسية، قد تناولت الدبلوماسية من الجانب التقليدي وعالجت نقاط محددة متكررة، في حين إن الدبلوماسية الاقتصادية هي من المواضيع الحديثة. إذ أنتجت الحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة تحولات عميقة داخل المجتمع الدولي شجعت الفاعلين الدوليين على الاعتماد المتبادل، وجعلت التبادل التجاري ضروري وعليه فإن ذلك الفاعل الدولي إذا أراد أن يكون فعالا وأن تكون له مكانة في المجتمع الدولي، عليه ألا يحصر نفسه في الإطار الضيق للدبلوماسية السياسية، فأن المعارك والصراعات والنزاعات تدور بنفس الشراسة إن لم تكن بشكل أكبر في ميادين التكنولوجيا والاقتصاد والثقافة.

أهمية البحث:

نظرا لأهمية العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية ومساهمته في قوة أو ضعف الدولة، فإن للدبلوماسية الاقتصادية أهمية كبيرة في السياسة الخارجية للدولة في مختلف الظروف إذ تساهم في قوة الدولة الاقتصادية والسياسية. ومن هنا تبرز أهمية البحث في موضوع الدبلوماسية الاقتصادية والدور الذي تلعبه في قوة أو ضعف الدولة.

هدف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق النقاط الآتية:

١. توضيح ماهية الدبلوماسية الاقتصادية.

٢. توضيح وسائل وأساليب الدبلوماسية الاقتصادية.

إشكالية البحث:

تعد الدبلوماسية الاقتصادية إحدى أدوات السياسة الخارجية، والتي تستخدمها الدول لتحقيق التطور الاقتصادي أو للضغط على الدول الأضعف، وذلك عن طريق مجموعة من الوسائل والأساليب، لتحقيق اهداف سياسية، لذلك تكمن اشكالية البحث في الإجابة على التساؤلات الآتية:

١. ما هو مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية؟

٢. ما هي وسائل وأساليب الدبلوماسية الاقتصادية؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها، إن للدبلوماسية الاقتصادية دور في قوة الدولة الاقتصادية والسياسية وذلك عن طريق مجموعة من الوسائل والآليات التي تعتمدها الدول. وتعد تلك الوسائل والآليات أدوات ترغيب أو ترهيب مثل المساعدات الخارجية أو العقوبات الاقتصادية.

منهجية البحث:

لغرض التحقق من فرضية البحث تم اعتماد المنهج الاستقرائي بأداته المنهج التحليلي، وذلك لتوضيح ماهية الدبلوماسية الاقتصادية وتوضيح وسائل وأدوات الدبلوماسية الاقتصادية.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث على مطلبين، فضلا عن مقدمة وخاتمة. تناول المطلب الأول ماهية الدبلوماسية الاقتصادية، أما المطلب الثاني فقد تناول، وسائل وآليات الدبلوماسية الاقتصادية. والخاتمة تضمنت اهم الاستنتاجات.

المطلب الأول: ماهية الدبلوماسية الاقتصادية:

يعد مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية من المفاهيم الحديثة التي تعد إحدى نتائج العولمة، اذ ظهرت الدبلوماسية الاقتصادية كمصطلح للدراسة والتفسير لفهم عملية اتخاذ القرارات في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية.

أولاً: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية:

أصبح التركيز على المهام التقليدية للدبلوماسية أقل من التركيز على القضايا الاخرى التي تخدمها الدبلوماسية العامة، مثل قضايا التنمية والاقتصاد حيث تسعى الدول في إطار المجتمع الدولي باستغلال جهازها الدبلوماسي لخدمة قضايا نوعية، ظهرت دبلوماسية التنمية ودبلوماسية الطاقة والدبلوماسية الشعبية، وأيضاً الدبلوماسية الاقتصادية. لقد أضحت الدبلوماسية الاقتصادية إحدى الأدوات الرئيسية والضرورية للدبلوماسية العامة وخصوصاً ما بعد الحرب العامة الثانية. وقد ارتبطت هذه الدبلوماسية بشكل كبير بظهور المنظمات الاقتصادية الدولية مثل، صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وتداخل العلاقات وتشابكها بين مكونات المجتمع الدولي.

تعد الدبلوماسية مصطلح غربي ذات اصول يونانية (Diploma) و تعني الورقة المطوية ' ، وهو مصطلح مختلف عليه في الفقه الغربي ، حيث تعرف الدبلوماسية بشكل عام بأنها: ((فن توجيه العلاقات الدولية و السياسية الخارجية للدول ، و المفاوضات القانونية الدولية بين الاشخاص ، و فن تمثيل الدول و رعاية مصالحهم الوطنية في أوقات السلم)) ، وتعرف أيضاً على أنها: ((المهمة التي يضطلع بها

المبعوث الدبلوماسي كحلقة وصل بين دولتين))^٢ . بالإضافة الى ان هنالك معاني كلاسيكية قديمة لمصطلح الدبلوماسية و اخرى حديثة و ذلك بتطور العلاقات الدولية و تشعبها و احتوائها على الكثير من الفروع و الاختصاصات حيث ان الدبلوماسية بمعناها التقليدي القديم تشمل العلاقات السياسية بين الدول فقط ، أما الدبلوماسية بمعناها الحديث فتعني بأنها مجموعة القواعد و الاجراءات التي تنظم العلاقات بين الدول و المنظمات الدولية و الممثلين الدبلوماسيين بهدف خدمة المصالح العليا الأمنية منها و الاقتصادية و السياسية و اجراء المفاوضات^٣ . و يمكن ان تدل الدبلوماسية بمعناها العام الشامل على ادارة السياسة الخارجية ، وكذلك الطريقة التي تدار بها العلاقات الدولية^٤ . ويمكن تعريف الدبلوماسية بصورة عامة بأنها: ((عملية الاتصال و التفاوض التي تتم خارج الحدود السياسية للدولة ، وهي حركة التفاعل الدولي ، وهي مفهوم مرتبط بالسياسة الخارجية كونها أداة من أدوات السياسة الخارجية ، والتي تتم بواسطة الممثلين الدبلوماسيين))^٥ .

تعد الدبلوماسية الاقتصادية شكلا جديدا من أشكال الدبلوماسية من حيث الممارسة و الوجود ، فقد كان ينظر اليها على انها المسار المهني الثاني للدبلوماسية ، على اعتبار ان النشاط الاساسي للدبلوماسية يكون في المجال السياسي ، وكان هذا النوع من الدبلوماسية يعرف فيما مضى بالدبلوماسية التجارية ، كونها تشتمل على التبادل التجاري و المعاملات التجارية فقط ، أما في الوقت الحاضر فأن الدبلوماسية الاقتصادية أصبحت تشمل جميع أوجه العلاقات الاقتصادية الدولية ، أي ان الدبلوماسية الاقتصادية هي ذلك الفرع من الدبلوماسية الذي يهتم بالعلاقات الاقتصادية الدولية^٦ . وتعرف الدبلوماسية الاقتصادية على انها عملية استخدام الدولة لقدراتها الاقتصادية للتأثير على الدول الاخرى وتوجيه سلوكهم السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة. بمعنى ادق ان الدبلوماسية الاقتصادية تستخدم من قبل الدول الغنية والقوية لتوجيه الدول الفقيرة استنادا الى قاعدة من لا يملك الخبرة لا يملك قراره السياسي^٧ . وكذلك يمكن تعريفها على أنها: ((النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي)) وعادة ما يتم ذلك من قبل الدول المتقدمة أو الغنية في مقابل الدول النامية. و يقول جوزيف

ناي، ((ليس للقوة العسكرية أهمية كبيرة في العلاقات بين الدول غير النووية ، وإنما ظهرت انماط جديدة من العلاقات التي تتميز بالقدرة العالية على التأثير المتبادل حتى بالنسبة للقوى العظمى ، حيث تضائل التهديد بالقوة العسكرية في السنوات الاخيرة و أصبح التهديد ينتقل الى دائرة التبعية الاقتصادية))^٨. وفي اطارها الواسع تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: ((مجموعة النشاطات والممارسات التي تهدف الى صياغة مناهج و اجراءات لاتخاذ القرارات على المستوى الدولي ، حيث يتمثل نشاطها في التجارة ، الاستثمار ، الاسواق العالمية ، المساعدات ، الامن الاقتصادي ، المؤسسات التي تجسد البيئة الدولية ((أما قاموس لبريدج وجيمس فقد عرفها على أنها: ((المجال المعني بالقضايا السياسية الاقتصادية وتتضمن عمل الوفود والمندوبين بالمؤتمرات التي ترعاها الهيئات، مثل منظمة التجارة العالمية)). ويرى الكسندر كايب بأن الدبلوماسية الاقتصادية هي: ((وسيلة الدولة لدعم قوتها في مواجهة الدول الاخرى باستخدام وسائل اقتصادية ، المفاوضات التجارية العالمية التي تقوم بها اللجان و المنظمات التجارية العالمية ، و تدابير توسيع الشركات الوطنية في العالم أو بجذب الاستثمار الاجنبي لأرض الوطن))^٩. وبذلك نستنتج من المفاهيم السابقة للدبلوماسية الاقتصادية بأنها تمثل إحدى فروع الدبلوماسية العامة التي تختص بالجانب الاقتصادي وتشمل جميع المعاملات الاقتصادية الدولية بين مختلف أشخاص القانون الدولي من منظمات ودول وشركات متعددة الجنسيات.

ثانيا: أهمية الدبلوماسية الاقتصادية:

للدبلوماسية الاقتصادية أهمية كبيرة على صعيد العلاقات الدولية لكونها تعمل على زيادة عمليات التدويل و الترابط بين بلدان العالم من خلال حركتها على المستويين العالمي و الاقليمي ، و تؤدي الى التوسع السريع في المناطق الاقتصادية في العالم و تحرير الاقتصاديات الوطنية من خلال التجارة و الاستثمارات الدولية، و كذلك تؤدي الدبلوماسية الاقتصادية الى زيادة الانفتاح على العالم الخارجي من اجل النهوض في القطاعات الاقتصادية ، بالإضافة الى عولمة الاقتصاد العالمي الجديد على المستويين الكمي و النوعي من خلال تدويل القوى المنتجة عبر الشركات متعددة الجنسية التي تشكل القوى الرائدة في السوق

العالمي ، وبالأخص بعد ادخال الدبلوماسية ضمن أساليب الادارة الحديثة في تطوير التعاون بين الدول المختلفة و المنظمات الدولية^{١١}.

ثالثا: أهداف الدبلوماسية الاقتصادية:

تهدف الدبلوماسية الاقتصادية الى تحقيق جملة من الامور منها، تشجيع الاستثمار والتجارة وبالتالي زيادة في الصادرات والواردات، تأمين حقوق الملكية واستقرار العلاقات الاقتصادية والتي تشمل التفاوض على المعاهدات الاستثمارية واتفاقيات التجارة، التأثير في السياسات الوطنية الخارجية لصالح الشركات متعددة الجنسيات ، فهي تقوم بمعالجة الحواجز المحددة التي تؤدي الى اعاقا المصالح التجارية للشركات المحلية دوليا^{١٢} وتوسيع العلاقات الاقتصادية بين الدول و المؤسسات الدولية عن طريق تقنيات معينة من اجل تحقيق نتائج مفيدة في مجالات التعاون الاقتصادي و السياحي و الاستثماري^{١٣}.

المطلب الثاني: وسائل وأساليب الدبلوماسية الاقتصادية:

أولاً: وسائل الدبلوماسية الاقتصادية:

كي تحقق الدبلوماسية الاقتصادية أهدافها وليكون لها أهمية ودور فعال في النمو والتطور الاقتصادي للدولة فلا بد من اعتماد مجموعة من الوسائل التي تتضمن الأدوات اللازمة. وبحسب ناي فإن وسائل الدبلوماسية الاقتصادية تنقسم الى صنفين وهي، أدوات الترغيب وأدوات الترهيب.^{١٤} ويمكن تقسيم هذه الأدوات الى الآتي:

١. أدوات الترغيب: وهي مجموع من الوسائل التي تسعى من خلالها الدولة الى كسب دولة أخرى او مجموعة من الدول لتحقيق مصالح معينة قد تكون سياسية او اقتصادية. وأدوات الترغيب تتضمن ما يأتي:

أ. المساعدات الخارجية : وهي إحدى الاشكال المختلفة للمساعدات التي تقدمها الدول و المنظمات الدولية لدول أخرى كالقروض و الديون المشروطة^{١٥} . و هي جميع التدفقات المالية من الجهات المانحة سواء كانت هذه الجهات دول ام منظمات متعددة الاطراف ، الى البلدان النامية و البلدان التي تمر بمراحل انتقالية ، بما في ذلك التمويلات الرأسمالية ، القروض ، المساعدات الاقتصادية ، تمويل التجارة ، المساعدات الخيرية ، العسكرية و الامنية و السياسية^{١٦} .وقد تكون المساعدات بشكل هبات أو قد تكون بصورة نقدية أو عينية ، وتسعى لتحقيق أهداف معينة مثل التأثير في توجهات الرأي العام و توجيهه نحو الدول المانحة و في الغالب هذه المنحة تكون مشروطة^{١٧} . وهناك أسباب لمنع المساعدات الخارجية، وهي^{١٨}:

١. منظور المصلحة العامة: حيث اعتمد منظور المصلحة العامة على معظم البلدان النامية التي تفنقر الى المدخلات المالية والمحلية لتمويل الفرص الاستثمارية المربحة، وبالتالي يمكن ان يكون للمساعدات دورا مهما في سد الفجوة التمويلية من أجل بلوغ مستوى الاستثمارات اللازمة وتحقيق النمو المطلوب.

٢. منظور الاختبار العام: هناك جدال حاد على اهداف المساعدات الخارجية جديرة بالاهتمام ولكنها خاطئة في توجيهها، كما ان معظم الدراسات المغلقة بالمساعدات تجادل بان تدفقات المعونة ساهمت بحد كبير في فشل جهود التنمية في العديد من الدول ان المساعدات الخارجية تمنح للدول النامية لتحقيق التنمية ولكن هذه التنمية في الغالب تكون غير الفعالة وذلك للأسباب الآتية^{١٩}:

١. الفساد والسياسات والمؤسسات الضعيفة في البلدان المتلقية وعدم فاعلية المساعدات الخارجية، فبالنسبة للمتلقي فقد كان السبب هو الحكم السيء وسلسلة المشكلات في المؤسسات السياسية والاقتصادية، والسياسات العامة والمساءلة السياسية الاجتماعية والنظم الادارية والبيروقراطية الحكومية.

٢. المشاكل والاهداف الانانية للجهات المانحة وعدم فاعلية المساعدات الخارجية، فأن معظم الجهات المانحة مازالت تربط بين مصالحها الانانية مثل المصالح السياسية والاستراتيجية والتجارية والثقافية والايديولوجية وعملية اعطاء المساعدات للدول المستقبلية.

. أشكال المساعدات الخارجية:

تكون المساعدات الخارجية على الاشكال الآتية^{٢٠} :

١. المساعدات الفنية: حيث تعتمد على تقديم الخبرة الفنية في مجالات المشروعات الصناعية والزراعية.

٢. القروض: وهي المبالغ التي تدفع وتسترد مرة اخرى مع الفوائد.

ب. شطب و اعادة جدولة الديون الخارجية : عندما تصل مديونية أي دولة الى مستويات عالية جدا ، تعجز معها الدولة المدينة عن خدمة دينها ، فعندها تحصل أزمة مديونية للدولة المدينة ، وفي هذه الحالة تقوم الدولة المدينة بمفاوضات مع الدائنين من اجل تغيير جداول السداد ، حيث تكون هنا الدبلوماسية الاقتصادية متداخلة و متبادلة بين الطرفين مع اختلاف الاهداف لكل منهما ، وعندما تعجز الدولة المدينة عن تسديد الديون عندها تقوم الدولة الدائنة و المنظمات الدولية بطرح الحلول المتعددة التي تضمن شروط معينة مثل اجراء اصلاحات عميقة ، مثل برامج (التكييف الهيكلي) التي يرفعها صندوق النقد

الدولي ، و ان عملية اعادة الجدولة دائما ما تكون لها أثارا سلبية على الدولة المدينة و ذلك بسبب أسعار الفائدة المتغيرة و المرتفعة و كذلك فأن برامج التكييف الهيكلي دائما ما تكون لها أثارا سلبية على عملية التنمية للدولة ^{٢١} .

ج . سياسة تحرير التجارة: يقصد بسياسة تحرير التجارة او التجارة الحرة، "ترك التجارة دون تدخل او قيد من خلال وضع القوانين والتشريعات التي تحظر وضع القوانين التي تمنع وضع القيود الخاصة بالتدفق الحر للسلع والخدمات والاستثمارات عبر الحدود الوطنية سواء كان التدفق على شكل صادرات او واردات دخول ام خروج لرؤوس الأموال، وسواء كانت التجارة منظورة او غير منظورة" ^{٢٢} وتعمل سياسة التجارة الحرة على تحقيق التبادل التجاري في ظل تقسيم العمل الدولي.

د . الادوات السياسية : تعد المنازعات السياسية في بعض الاحيان شكل من أشكال الدبلوماسية الاقتصادية ومن الامثلة عليها التنازعات التي تقدمها دولة لدولة اخرى مقابل الحصول على مساعدات اقتصادية ، و الادوات السياسية دليل على ان الدبلوماسية الاقتصادية لكثير من الدول تخفي وراءها مطالب سياسية و قد تؤدي المعونة أحيانا الى التنازل عن سيادة الدولة ^{٢٣} .

هـ . التكتل الاقتصادي: وهو الية التوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين اجزاء وأطراف تشكل في مجموعها وحدة او نظاما. ويعبر التكتل الاقتصادي عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا، اجتماعيا، جغرافيا، ثقافيا واجتماعيا، التي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية، بهدف خدمة تلك المصالح وزيادة معدلات التجارة الدولية لتحقيق اكبر ربح ممكن، ثم الوصول الى اعلى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول ^{٢٤}. ومن الأمثلة على التكتلات الاقتصادية الدولية، الاتحاد الأوروبي الذي يتخذ من اليورو عملة موحدة، اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة NAFTA، تجمع بلدان جنوب شرق اسيا ASEAN، التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك APEC، منطقة التجارة الحرة لدول الامريكيتين ^{٢٥} AFTA، ومجموعة بريسك BRICS ، التي تضم

(البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب افريقيا) وهو التكتل الذي حل منذ عام ٢٠١١ محل مجموعة البريك^{٢٦}.BRIC.

و. المعاهدات التجارية: وهي اتفاقية تعقدها دولة مع دولة اخرى من خلال اجهزتها الدبلوماسية، لغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما مثل المسائل التجارية والاقتصادية ومسائل تكون ذات طابع سياسي.

ز. تخفيض قيمة العملة المحلية: هو تخفيض لاختبار قيمة العملة المحلية ويتم ذلك عندما تلجأ الدولة بعد اعلام صندوق النقد الدولي الى تخفيض قيمة عملتها المحلية بالنسبة للذهب ويختلف هذا الاجراء عن الانخفاض التلقائي لقيمة العملة نتيجة التضخم أو العجز في ميزان المدفوعات أو أسباب أخرى. ويشمل نوعين من التخفيضات وهي: خفض القيمة الدفاعي، وهو اجراء تقوم به الدولة عندما تقدم دولة اخرى على القيام به أيضا، وتلك الدولة تربطها بها علاقات اقتصادية وذلك لحماية مبادلاتها التجارية مثل انخفاض الفرنك الذي يؤدي الى انخفاض قيمة العملات المرتبطة به. خفض القيمة الهجومي، وهو الاجراء الذي يقوم به الدولة للتغلب على العجز في ميزان المدفوعات واعادة التوازن لمبادلاتها الخارجية.

ي . الزيارات الرسمية : استغلال العلاقات السياسية لخدمة الدبلوماسية الاقتصادية ، حيث أصبحت القضايا الاجتماعية تأتي في مقدمة أجندات الزيارات الرسمية^{٢٧}.

٢ . أدوات التهريب:

وهي مجموعة من الوسائل التي تتضمن ما يأتي:

أ . العقوبات الاقتصادية: وهي عنصر من عناصر العملية التفاوضية التي تبدأ للوهلة الاولى بالتهديد بفرض العقوبات، والتهديد يمكن أن يكون كافيا لتحقيق الاهداف المقصودة. وتعرف العقوبات الاقتصادية بأنها (الاجراءات الاقتصادية التي تهدف الى التأثير على ارادة دولة في ممارسة حقوقها لحملها على احترام التزاماتها الدولية بحيث تصبح قراراتها مطابقة لما يفرضه عليها القانون الدولي. و العقوبات هي ضرر يلحق بالدولة متى ما اخلت بقاعدة فرضتها الفئة او القوى المسيطرة في المجتمع الدولي بضرورة

سناها وهذا الضرر يقوم على حرمان الدولة المخلة حق من حقوقها^{٢٨}. ويمكن التمييز بين استراتيجيتين لفرض العقوبات، الأول، وهو القيام فورا بفرض العقوبات الشديدة لتحقيق أكبر دمار ممكن ، أما الثاني، هو تصعيد العقوبات تدريجيا^{٢٩}.

. النتائج المترتبة على العقوبات الاقتصادية:

باعتبار ان العقوبات الاقتصادية هي ردة فعل الدول العظمى المسيطرة جراء انتهاك القواعد القانونية المفروضة من قبل دولة من الدول ، حيث يترتب على ذلك مجموعة من النتائج منها^{٣٠}:

١. ان العقوبات لاحقة على وقوع الفعل المحظور.

٢. يجب ان تتناسب العقوبة مع الضرر الذي وقع، فالتجاوز في تطبيقها يترتب عليه مسؤولية دولية ضد القائم بها.

٣. الا تستهدف العقوبات القضاء على الطرف المعتدي كما يجب ان تحترم عند تطبيقها قواعد الرأفة الانسانية.

٤. ان تكون العقوبة ردا على انتهاك قاعدة تترتب عليها ضرر والا يكون الدافع الوحيد اليها تحقيق مصلحة سياسية معينة.

. السلطة المنوط بها توقيع العقوبات الاقتصادية:

هنالك اراء مختلفة حول هذا الموضوع ، فالرأي الاول ذهب الى ان الجماعة الدولية هي التي تقوم بالتشريع لنفسها ، وبذلك فأن القائم بإقرار جزاء معين هي الجماعة الدولية بشكل عام ، والرأي الثاني ذهب الى ان الدول تذهب الى توقيع العقوبات بشكل فردي بسبب عدم وجود سلطة مركزية قادرة على توقيع العقاب بشكل فردي ، أما الرأي الثالث والذي يعتبر الرأي الاكثر قانونية والاكثر شرعية كونه افترض ان العقوبات الدولية توقع من قبل المنظمات الدولية مثل منظمة الامم المتحدة، ولكن ما يؤخذ على هذا الرأي ان المنظمات الدولية تخضع ايضا الى سلطة الدول الكبرى الفاعلة في المجتمع الدولي^{٣١}.

. أهداف العقوبات الاقتصادية:

اتجه رأي الفقهاء الى ان الهدف من العقوبات هو معاقبة الدولة المرتكبة للمخالفة و ليس اصلاح هذه المخالفة فعلى سبيل المثال ، العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق لم تقف عند الحد الذي اجبر القوات العراقية على الانسحاب من الاراضي الكويتية أو تعويض الكويت و لكن تجاوز هذه الاهداف و استمرت العقوبات^{٣٢}. لردع العراق والتأكد من عدم قدرته على ارتكاب مثل هذه المخالفة مجدداً. كثيراً ما يجادل المختصون في العلوم السياسية بشأن فاعلية العقوبات الاقتصادية الحقيقية الواضحة ، وهي ان العقوبات أداة و ليس استراتيجية ، فحين تغدو العقوبات بديلاً عن الاستراتيجية المطلوبة التي تفقد الكثير من فاعليتها ، فالعقوبات الهادفة الى اجتواء العدو يجب ان تتركز على اضعاف هذا العدو اقتصادياً و عسكرياً ، وذلك من خلال تقييد ما لديه من موارد او منعه من الحصول على الموارد الاقتصادية و الطبيعية ، وتبعاً لذلك فإن الاهداف السياسية يجب ان لا تحتل الصدارة عند فرض العقوبات^{٣٣} .

. أشكال العقوبات الاقتصادية:

تشمل العقوبات الاقتصادية الاشكال الآتية^{٣٤} :

١. الحظر الاقتصادي: وهو اجراء قسري متعلق بإيقاف تصدير سلعة او عدد من السلع أو جميع السلع الى دولة معينة، وتستعمل الحظر دولة او مجموعة من الدول أو المنظمات الدولية والاقليمية.
 ٢. المقاطعة: والتي تعني الرفض او التحريض على رفض التعامل التجاري مع دولة معينة
 ٣. تجميد الارصدة وتأميمها: أي احتجاز الاموال والممتلكات الخاصة بدولة معينة أو برعايا دولة في دولة اخرى، والتأميم هو نقل الملكية من الافراد او الشركات الخاصة الى الملكية العامة.
 - ب- التعريفات الجمركية: الرسم الجمركي، ضريبة يفرضها بلد مستورد على السلع او الخدمات التي تدخل حدوده. وتلجأ البلدان أحياناً الى تقييد التجارة بسبب ضغوطات سياسية عليها او لأنها تسعى للضغط السياسي على دولة معينة، وقد تفرض الرسوم في بعض الأحيان بسبب انضمامها الى اتفاقية معينة^{٣٥}.
- ثانياً: اساليب الدبلوماسية الاقتصادية:

ان الدبلوماسية الاقتصادية تتضمن مجموعة من الاساليب منها ^{٣٦} :

١. الاساليب التجارية والتي تعتمد بصورة رئيسية على فكرة الاعتماد المتبادل.
٢. أساليب تقوم على أساس وجود مصالح متداخلة التي ترفع الجهود الدبلوماسية نحو التنسيق في إطار اتفاق معين يقوم بتنظيم التفاعل الاقتصادي بين الدول، وذلك عن طريق اتباع قواعد اتفاقيات تنظيم سلوك الدول.
٣. اسلوب التنازلات: فكل طرف يرسم لنفسه اطارا معيناً يضم عدداً من المطالب ولا يقبل بأقل من الحد الأدنى لهذه المطالب، وان اسلوب التنازلات المتبادلة هو الذي يحكم عملية التفاوض فكل طرف يقترب من الطرف الحار عن طريق تقديم تنازل متبادل الى ان يصل الاطراف الى نقطة التقاء مصالحهم.
- ٤ . اسلوب يعتمد على وجود الحواجز عند القيام بالتفاوض فلا بد ان يكون للأطراف أهداف معينة واضحة لما ستجنبه من المفاوضات ^{٣٧}.

وهناك بعض العوامل المؤثرة على اساليب الدبلوماسية الاقتصادية منها، الامكانيات والموارد المادية والطبيعية التي تمثل قوة الدولة، التوزيع القائم للقوى الاقتصادية للدول وما يرتبط به من تحديد لحجم الامكانيات الموضوعية لدى كل دولة، فالدولة او الطرف الاقوى لن يكون بحاجة للمساومة بل يستطيع ان يفرض ارادته وبالتالي فالقوة الاقتصادية تبرز من خلال قدرتها على استخدام الادوات الاقتصادية للتأثير في سياسات الدول الأخرى، تاريخ العلاقات بين الاطراف المتفاوضة وخصائص الاطراف المتفاوضة واتجاهها ومدى قوة ضغط الرأي العام عليها.

الخاتمة:

أصبحت الدبلوماسية من اهم الوسائل التي تمكن الدولة من مواجهة التحديات الخارجية وتحقيق التقدم والتطور. ونظرا لذلك فان الدبلوماسية خرجت عن النطاق السياسي، واتسعت لتشمل العديد من الافرع ومنها الدبلوماسية الاقتصادية. في الوقت الحاضر فان الدبلوماسية الاقتصادية أصبحت تشمل جميع أوجه العلاقات الاقتصادية الدولية، أي ان الدبلوماسية الاقتصادية هي ذلك الفرع من الدبلوماسية الذي

يهتم بالعلاقات الاقتصادية الدولية. وهي عملية استخدام الدولة لقدراتها الاقتصادية للتأثير على الدول الأخرى وتوجيه سلوكهم السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة. بمعنى أدق ان الدبلوماسية الاقتصادية تستخدم من قبل الدول الغنية والقوية لتوجيه الدول الفقيرة، وذلك عن طريق مجموعة من الوسائل والأساليب، تشمل الوسائل مجموعة من أدوات الترغيب مثل المساعدات الخارجية وأدوات الترهيب مثل العقوبات الاقتصادية الدولية. اما الأساليب فهي: أساليب تجارية او الأساليب التي تقوم على أساس المصالح المتبادل او استخدام الحواجز الدبلوماسية عند القيام بعملية التفاوض. الاستنتاجات:

١. الدبلوماسية الاقتصادية تمثل إحدى فروع الدبلوماسية العامة التي تختص بالجانب الاقتصادي وتشمل جميع المعاملات الاقتصادية الدولية بين مختلف أشخاص القانون الدولي من منظمات ودول وشركات متعددة الجنسيات.

٢. للدبلوماسية الاقتصادية أهمية كبيرة على صعيد العلاقات الدولية لكونها تعمل على زيادة عمليات التدويل والترابط بين بلدان العالم من خلال حركتها على المستويين العالمي والإقليمي.

٣. تهدف الدبلوماسية الاقتصادية الى تحقيق، تشجيع الاستثمار وتأمين حقوق الملكية واستقرار العلاقات الاقتصادية والتأثير في السياسات الوطنية الخارجية لصالح الشركات متعددة الجنسيات وتوسيع العلاقات الاقتصادية بين الدول والمؤسسات الدولية.

٤. تتضمن الدبلوماسية الاقتصادية مجموعة من الوسائل والأساليب التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق مصالحها الاقتصادية او لتأثير على الدول الأخرى وجعلها تخضع لإرادتها السياسية. الهوامش:

١- سهيل حسين، الدبلوماسية الإسلامية، دار الثقافة، عمان ، ٢٠٠٦ ، ص ١٥.

٢- المصدر نفسه، ص ١٦.

٣- سعيد محمد، الدبلوماسية، دار الشيماء، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠.

- ٤- بيتر مارشيل، الدبلوماسية الفاعلة، ترجمة أحمد مختار ' المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٥.
- ٥- منيرة بودراد، دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسطنطينية، الجزائر ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٤.
- ٦- سهى شويحنة، الدبلوماسية الاقتصادية، مصدر سابق، ص ٩.
- ٧- مرابطي عنيفة، مكانة البعد الاقتصادي في الدبلوماسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي، الجزائر ، ٢٠١٧ ، ص ٢٤.
- ٨- جوزيف س. ناي، القوة الناعمة، ترجمة، محمد توفيق، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٧، ص ٢٦.
- ٩- هاجر اوناف، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، المدرسة الوطنية العليا، الجزائر ، ٢٠١٦ ، ص ١٤.
- ١٠- المصدر نفسه، ص ١٥.
- ١١- صلاح الدين حمد، إثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية، مصدر سابق، ص ١٥ - ١٩.
- ١٢ - Selwyn Jurre، Heterogeneous Effects of Economic Diplomacy، phd thesis، Erasmus University ،Rotterdam، France، ٢٠١٧،p.٣.
- ١٣- Peya Mashelenga، The Economic Diplomacy of small stat; the case of NAMIBIA، UNIVERSITY of south Africa، South Africa، 2015، p.2.
- ١٤- جوزيف س. ناي، القوة الناعمة، مصدر سابق، ص ١٨.
- ١٥- موسى علاويه، عدم فاعلية المساعدات الخارجية، مجلة بحوث اقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٦٩ ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص ١٤٢.
- ١٦- المصدر نفسه، ص ١٤٣.
- 4- Steven Bran، Economic Diplomacy، tools and effect، Yam Press، U.S.A، 2017، p 52.
- ١٨- موسى علاويه، عدم فاعلية المساعدات الخارجية، مصدر سابق، ص ١٤٢.
- 1- Yonder Emens، Effectiveness of Economic Blocs، Symon Press، U.S.A، 2016، p 83.
- ٢٠- هاجر اوناف، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، مصدر سابق، ص ٣٥.
- ٢١- صلاح الدين حمد، إثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية، مصدر سابق، ص ١٨.

- ٢٢- رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المكتبة العصرية، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص ٧٨.
- ٢٣- صلاح الدين حمد، مصدر سابق، ص ١١٧.
- ٢٤- سالي موفق، التكتلات الاقتصادية الدولية ودورها في الاقتصاد العالمي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهريين، بغداد، ٢٠١٧، ص ٢٢.
- ٢٥- سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، مجلة الباحث، عدد ١، جامعة ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٢، ص ٨٨.
- ٢٦- سالي موفق، مصدر سابق، ص ٥٨.
- ٢٧- سالي موفق، المصدر نفسه، ص ٣٩.
- ٢٨- فانتن عبد العال، العقوبات الدولية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٥.
- ٢٩- بيتر رودولف، العقوبات الاقتصادية في السياسة الدولية، ترجمة عدنان عباس، مركز الامارات للدراسات والبحوث، ابو ظبي، ٢٠٠٧، ص ٢٧.
- ٣٠- فانتن عبد العال، مصدر سابق، ص ٢٦.
- ٣١- بيتر رودولف، العقوبات الاقتصادية في السياسة الدولية، مصدر سابق، ص ٣٠.
- ٣٢- المصدر نفسه، ص ٣٣.
- ٣٣- بيتر رودولف، المصدر نفسه، ص ٣٤.
- ٣٤- هاجر اوناف، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، مصدر سابق، ص ٤٠.
- ٣٥- كيث لومسدن، علم الاقتصاد، ترجمة، خالد حبيب، التعليم العربي الدولي للنشر، لبنان، ٢٠٠٣، ص ٣٢٦.
- ٣٦- سهى شويحنة، الدبلوماسية الاقتصادية، مصدر سابق، ص ٤٥.
- ٣٧- سهى شويحنة، المصدر نفسه، ص ٤٦.

المراجع:

▪ القرآن الكريم.

- المراجع العربية:

أولاً: الكتب:

١. سهيل حسين، الدبلوماسية الاسلامية، دار الثقافة، عمان، ٢٠٠٦.

٢. سعيد محمد، الدبلوماسية، دار الشيماء، القاهرة ، ٢٠٠٩.
 ٣. بيتر مارشيل، الدبلوماسية الفاعلة، ترجمة أحمد مختار ' المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة ، ٢٠٠٥.
 ٤. جوزيف س. ناي، القوة الناعمة، ترجمة، محمد توفيق، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٧.
 ٥. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المكتبة العصرية، الإسكندرية، ٢٠١٠،
 ٦. فاتن عبد العال، العقوبات الدولية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠٠٠.
 ٧. بيتر رودولف، العقوبات الاقتصادية في السياسة الدولية، ترجمة عدنان عباس، مركز الامارات للدراسات والبحوث، ابو ظبي ، ٢٠٠٧.
 ٨. كيث لومسدن، علم الاقتصاد، ترجمة، خالد حبيب، التعليم العربي الدولي للنشر، لبنان، ٢٠٠٣.
- ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية:
١. منيرة بودراد، دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسطنطينية، الجزائر ، ٢٠٠٩.
 ٢. مرابطي عنيفة، مكانة البعد الاقتصادي في الدبلوماسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي، الجزائر ، ٢٠١٧.
 ٣. هاجر اوناف، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، المدرسة الوطنية العليا، الجزائر ، ٢٠١٦.
 ٤. سالي موفق، التكتلات الاقتصادية الدولية ودورها في الاقتصاد العالمي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهين، بغداد، ٢٠١٧.
- ثالثاً: الصحف والمجلات:
١. موسى علاويه، عدم فاعلية المساعدات الخارجية، مجلة بحوث اقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٦٩ ، بيروت ، ٢٠١٥.
 ٢. سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، مجلة الباحث، عدد ١، جامعة ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٢.
- المراجع الأجنبية:

١. Selwyn Jurre، Heterogeneous Effects of Economic Diplomacy، phd thesis، Erasmus University ،Rotterdam، France، ٢٠١٧.

2. Peya Mashelenga, The Economic Diplomacy of small stat; the case of NAMIBIA, UNIVERSITY of south Africa, South Africa, 2015.
3. Steven Bran, Economic Diplomacy, tools and effect, Yam Press, U.S.A,2017.
4. Yonder Emens, Effectiveness of Economic Blocs, Symon Press, U.S.A, 2016.